انتخابات 24 يونيو/حزيران 2018 حجر الأساس لتركيا الجديدة

فخر الدين ألطون*

ملخص: انتخب الشعب التركي في الرابع والعشرين من يونيو 2018م، بنسبة مشاركة تجاوزت 85 ٪ رئيس الجمهورية والبرلمان، وعلاوة على تحديد مصير تركيا السياسي، فإن هذه الانتخابات مهمّة جدًّا؛ لأنها تُعَدّ الخطوة الأخيرة في مسار التحوّل إلى النظام الرئاسي الجديد، الذي قُبِلَ وأُقِرَّ في استفتاء 16 أبريل 2017... يهدف هذا البحث إلى تحليل فترة ما بين الاستفتاء حتى انتخابات 24 يونيو 2018؛ وبعد تقديم الأسباب الرئيسة التي أدّت إلى الانتخابات المبكرة، يحلل البحث إستراتيجيات الحملة الانتخابية، وكذلك نتائج الانتخابات.

* مدير الإعلام، رئاسة الجمهورية التركية

Laying the Cornerstone for a New Turkey: The June 24 Elections

FAHRETTIN ALTUN*

ABSTRACT On June 24. 2018. with a participation rate of more than 85 percent. Turkey elected its President and parliamentarians. While determining Turkey's political fate. the elections were also of significant importance as they allowed for the final step of the transition to the new presidential governance system that was accepted with the April 16. 2017 referendum. This commentary aims to provide an analysis of the period from the referendum to the June 24 2018 elections. After providing the main reasons that led to snap elections. the commentary analyses the electoral campaign strategies and the election results.

* Communication Director Turkish Presidency

رؤية تركية
2018 - (7/3)
22 - 9

المدخل

انتخبت تركيا في الرابع والعشرين من يونيو 2018م رئيسها وبرلمانيّها، بمعدّل مشاركة بلغت 86.24 ٪ من الناخبين في الانتخابات البرلمانية، و86.22 ٪ في الانتخابات الرئاسية، وهو معدّل لم يبلغه العديد من الديمقراطيات الغربية. وعليه أصبح أردوغان أول رئيس للجمهورية التركية تحت النظام الرئاسي الجديد، بحصوله على 52.2 ٪ من الأصوات؛ في حين حصل حزب العدالة والتنمية على 42.6 ٪ في أصوات الناخبين، وبناء على ذلك حصل على 295 مقعدًا في البرلمان. وبعيدًا عن أن الحزب حصل على أغلبية الأصوات الانتخابية، فإنّ شكل حزب العدالة والتنمية" تحالف الشعب" مع حزب الحركة القومية ليفتح الطريق لتحالف برلماني قوي. وبهذا، وبعد انتخابات 24 يونيو 2018، يكون لـ"تحالف الشعب334" نائبًا برلمانيًّا في المجلس التشريعي، مُشكّلًا بهذا الأغلبية الحقيقية في البرلمان. في حين أن تحالف "الأمة" المعارض لـ"تحالف الشعب"، والذي يشمل حزب الشعب الجمهوري والحزب "الجيّد" وحزب السعادة، أخفق في تحقيق أهدافه. في هذا السياق، حصل حزب الشعب الجمهوري على 22.6 ٪ من الأصوات و146 نائبًا في البرلمان، وحصل الحزب "الجيّد" على 9.96 ٪ من الأصوات و43 نائبًا في البرلمان. في حين حصل حزب السعادة على 1.4 ٪ فقط من الأصوات، وأخفق في انتخاب أي نائب برلماني له، إلا أنّ الحزب قد ضمّ مرشّحين من مرشحيه إلى قوائم حزب الشعب الجمهوري، ومن هنا نجح هذان المرشحان في الدخول إلى البرلمان. أما حصل حزب الشعوب الديموقراطي، الممثّل السياسي لـ"بي كا كا"، فقد حصل على 11.7 ٪ من الأصوات و67 نائبًا في البرلمان، وذلك لدعمه التحالف الأمة...

علاوة على أن هذه الانتخابات تحدد مصير تركيا السياسي، فإنها مهمّة جدًّا؛ لأنّها تُعَدّ الخطوة الأخيرة في مسار التحوّل إلى النظام الرئاسي الجديد، الذي قُبِلَ وأُقِرَّ في استفتاء 16 أبريل 2017. وعليه فإن تركيا، الآن في عملية تحول ديمقراطي، خطَت نحو النظام الرئاسي الجديد، تاركةً خلفها النظام البرلماني البطيء وغير المنظّم. خلال هذه الفترة جدّدت الجموع الانتخابية التركية ثقتها في أردوغان، وأظهرت دعمها السياسي القوي، وإيمانها بالنظام الجديد. على النقيض من ذلك، واجه المرشحون الذين دافعوا عن النظام القديم خسارةً فادحة. في الواقع، الأصوات التي حصل عليها أردوغان وحده أكبر من مجموع الأصوات التي حصل عليها بقية المرشحين جميعًا؛ فقد حصل محرم إنجه، مرشح حزب الشعب الجمهوري، على 30.6 ٪، وحصلت ميرال أكشينار، مرشحة الحزب "الجيّد"، على 7.3 ٪، وصلاح الدين ديمرداش، مرشح حزب الشعب الديمقراطي، على 8.4 ٪، وأخيرًا حصل مرشح حزب السعادة تمل كرمولّا أوغلو على 0.9 ٪ من مجمل الأصوات. وفي هذا السياق، استحدثت انتخابات 24 يونيو 2018 ديناميكيات جديدة في الحياة السياسية التركية، فالأحداث التي وقعت ما بين الاستفتاء والانتخابات وإستراتيجيات التحالفات تركت علامتها على العملية الانتخابية، التي تظهر أهميتها في تحديد حالة البلد الاجتماعية السياسية في ظل نظام الحكم الجديد، ويهدف هذا البحث إلى تحليل فترة ما بين استفتاء 16 أبريل وانتخابات 24 يونيو

2018، وبداية سيناقش البحث أهمية نظام الحكم الرئاسي، والأسباب المختلفة التي استدعت تبكير الانتخابات، ثم يناقش مراحل التجهيز المختلفة التي خاضتها الأحزاب السياسية من أجل انتخابات 24 يونيو، وتقييم مدى انعكاس إستراتيجياتها وخطاباتها الانتخابية على نتائج الانتخابات، وأخيرًا، يحلّل البحث نتائج الانتخابات بشكل مختصر.

لماذا الانتخابات المبكرة؟

كان الرئيس أردوغان، منذ عام 2012 منحازًا إلى عقد الانتخابات في موعدها، ولم يُقدِم على تقديم أيّ انتخابات، والاستثناء الوحيد لهذا كان في عام 2007، حين خلقت بعض الأطراف حينها أزمة من شأنها أن تمنع حزب العدالة والتنمية من أن يكون له رأي في التعيينات الرئاسية، ونتيجةً لهذا، قرّر أردوغان عقد انتخابات مبكّرة بثلاثة أشهر ونصف عن موعدها الأصلي[1]. وبينما أصرّ أردوغان بقوة على إجراء الانتخابات في الوقت المحدد، فقد وافق في بعض الأحيان على إجراء انتخابات مبكرة في حالات استثنائية، وظهر هذا المبدأ جليًّا في الفترة التي سبقت انتخابات 24 يونيو 2018، التي حدثت نتيجة لظروف استثنائية، والتي ستُناقَش في خمسة محاور:

أولًا: مع التحالف الناجح الذي شكّله حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في 15 يوليو –2016 أراد الحزبان حماية الحلف، والقضاء على أي حالة من عدم الاستقرار السياسي في الوقت الذي تمرّ فيه تركيا بمرحلة انتقالية منتظمة في الواقع. ورئيس حزب الحركة القومية دولت بهتشلي هو الذي دعا إلى الانتخابات المبكرة، ثم كانت الاستجابة بالموافقة من الرئيس أردوغان.

ثانيًا: جعلت التهديدات المحلية والخارجية التي واجهت استقرار تركيا، إضافة إلى التنمية الاقتصادية والسلم المجتمعي من الانتخابات المبكرة ضرورةً قومية، وبشكل خاص كانت الهجمات المالية الدولية على الاقتصاد التركي المتنامي، ومحاولة التلاعب في الأسواق من الأسباب الحاسمة لضرورة إقامة انتخابات مبكرة على الفور، ومن الممكن القول: إنه لو أُجريت الانتخابات في عام 2019، لكان هناك عدم ارتياح في الأسواق، الأمر الذي كان من الممكن أن يزيد من احتمال وجود صعوبات في التحركات الاستثمارية، ومشروعات التنمية الكبرى، وفي إيجاد الدعم المالي إلا أنّ التحدي الذي تواجهه تركيا ليس اقتصاديًّا فقط، حيث تقوم أنقرة حاليًّا بعمليات عسكرية في شمال العراق ضد منظمة بي كا كا الإرهابية، ولذلك احتاجت تركيا إلى إكمال انتقالها إلى نظام الحكم الجديد سريعًا، في سبيل الحفاظ على نجاح هذه العمليات، وعلى الاستقرار السياسي؛ ومع الأخذ في الاعتبار أنّ مكافحة الإرهاب عامل مؤثر من الدرجة الأولى في الاستقرار السياسي لتركيا- يمكننا القول إنّ قرار إجراء انتخابات مبكرة كان قرارًا منطقيًّا وضروريًّا.

ثالثًا: كانت الانتخابات متوقَّعة في تركيا لمدة 22 شهرًا، وبخاصة بعد أن بدأ الحزب الحاكم وحزب الحركة القومية التعاون فيما بينهما، وسواء أكان مقصودًا أم لا فقد بدت الادعاءات التي افترضت إجراء انتخابات مبكرة بين العامة وداخل جهاز الدولة واضحة/ أكثر ثبوتًا. ومع ذلك، تسببت الإشارة إلى نوفمبر 2019 موعدًا محتملًا للانتخابات في ركود كلا القطاعين: العام والخاص.

رابعًا: بدأت المعارضة تشعر بالانهزام أمام تحالف حزب العدالة والتنمية والحركة القومية، وحاولت استخدام وسائل غير ديمقراطية، من ذلك تنظيم احتجاجات في الشوارع مماثلة لـ"أحداث غيزي بارك" عام 2013. حيث إن النقطة المشتركة الوحيدة التي تجمع بين أطراف تحالف الأمة هي معاداة أردوغان. لكن لم تكن لديها رؤية واضحة في كيفية مواجهة أردوغان في إطار التنافس السياسي الديمقراطي، وحول أيّ زعيم تجتمع لتحويل هذا الموقف إلى مكاسب سياسية!

أخيرًا، اختارت تركيا النظام الرئاسي في 16 أبريل 2017، ومنذ ذلك الحين وهي في فترة انتقالية؛ ولأن القوانين اللازمة لتسوية وضبط نظام الحكم الجديد كانت قيد الإعداد منذ ذلك الحين فإن النقاط المتعلقة بالاستجابة والمقاومة، خاصة في البيروقراطية الحكومية، جعلت الأمر صعبًا على الأطراف السياسية في مراكز صنع القرار التي أخّرت أيضًا سنّ سياسات طويلة الأمد. ولذلك، كان من الضروري لتركيا إجراء انتخابات مبكرة، من أجل كسر استبداد البيروقراطية، ولكي يُنفَّذ التغيير الدستوري المتّفق عليه في 16 أبريل.

نتيجة لذلك، وافق أردوغان ودولت بهتشلي على إجراء الانتخابات في 24 يونيو 2018، كي تتمكن تركيا من التغلب على شكوكها السياسية، ومن أجل تمكين البلاد من الانتقال إلى نظام رئاسي على أسس صلبة. وقد دعمت هذا القرارَ أحزابُ المعارضة أيضًا، إلا أنّ دعمها

وافق أردوغان ودولت بهتشلي على إجراء الانتخابات في 24 يونيو 2018 كي تتمكن تركيا من التغلب على شكوكها السياسية ومن أجل تمكين البلاد من الانتقال إلى نظام رئاسي على أسس صلبة

لم يكن للأسباب المذكورة أعلاه، أي: التهديدات التي تواجهها تركيا داخل حدودها وخارجها، أو عدم استقرارها السياسي، أو الانتقال الناجح إلى نظام رئاسيّ. لم تعتبر المعارضة الانتخابات المبكرة حلًا لهذه المشكلات، وإنما بمثابة فرصة للوصول إلى السلطة. ويمكن تدعيم هذا الرأي بالنظر إلى موقف المعارضة خلال الحملة الانتخابية عندما حوّلوا الحملات المالية الدولية على تركيا إلى أدوات سياسية. علاوة على ذلك، لم يدعموا مكافحة الحكومة ضد الإرهاب؛ وبدلًا من دعم الانتقال إلى نظام جديد، والذي قد يجعل عمليات صنع القرار أسرع، فضّلوا النظام القائم.

الحملات الانتخابية لانتخابات 24 يونيو 2018م

أعلن حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية، بعد اتفاقهما للأسباب التي ذُكرت آنفًا- أنهما سيواصلان في أثناء انتخابات 24 يونيو تحالفهما الذي شكّلاه بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في 15 تموز 2016م، واستمر حتى فترة الاستفتاء. وأعلن الطرفان بوضوح أن السبب وراء تحالفهما لم يكن السعي إلى السلطة، بل من أجل أمن البلاد[2]. في هذا الإطار، أوضح حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية أنهما قد عقدا لقاءات مشتركة في العديد من المجالات، أهمها السياسة الخارجية وقضايا الأمن. علاوة على ذلك، أقرّ الطرفان قبل الانتخابات التشريع، ومن خلال المجلس التشريعيّ الذي يُمكّن الأحزاب من تشكيل تحالف مع أحزاب أخرى. بموجب القانون الذي تمّ تمريره شكّل حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية "تحالف الشعب" وتمكنت أحزاب المعارضة من تشكيل تحالف الأمة.

كان العامل الأهم الذي يوحّد الحلف الذي شكلته المعارضة هو أنه استند إلى إطار معادٍ لأردوغان، وفي واقع الأمر، بعد اتخاذ قرار الانتخابات في 24 يونيو، كانت الإستراتيجيات السياسية لأحزاب المعارضة تتمحور حول أردوغان، وشُكلت إستراتيجياتها كاملةً لمحاولة ضمان ألا يُعَاد انتخابه مرة أخرى. كان هذا واضحًا منذ فترة اختيار مرشحها الرئاسي، وحتى اختيار إستراتيجيتها الانتخابية الفعلية، وفي هذا الصدد، شكل حزب الشعب الجمهوري ممثّل السياسة اليسارية الكمالية تحالفًا مع الوطنيين العلمانيين الذين غادروا حزب الحركة القومية: الحزب "الجيّد"، كما انضم إلى هذا التحالف حزب السعادة الذي يُفترَض أنه حزب إسلامي يمثل سياسات مناهضة للاتحاد الأوروبي وللرأسمالية. وكذلك أعطى الممثلون السياسيون لحزب العمال الكردستاني/ حزب الشعوب الديمقراطي، الدعم الفعلي لتحالف الأمة، وبهذا شُكّل التحالف.

إلا أنّـه لم تكـن هنـاك أيّ أرضية مشـتركة أخـرى تجمع بـين الأحزاب المكونـة للتحالف، عـدا كونـه تحالفًا مناهضًا لأردوغـان، كما لم يجمعها تماسـك أيديولوجي. كان هـذا أبرز نقاط ضعـف التحالـف. إضافة إلى ذلك، أخفقت أطـراف التحالف في تطوير رؤية واتجاه مشـترك تجاه المشـكلات المحليـة والعالمية التي تواجه الجمهورية التركيـة. بل صدرت بخصوص تلك القضايا تصريحات متعدّدة يناقض بعضها بعضًا. كذلك كان إخفاق التحالف في اختيار مرشح رئاسي مشترك نقطةَ ضعفٍ أخرى في تحالف الأمة.

وفي يناير 2018 قبل تحديد موعد الانتخابات المبكرة، أعلن حزبا العدالة والتنمية والحركة القومية رغبتهما في تشكيل تحالف يخوضان به أول انتخابات قادمة، كما أعلنا أن التحالف الذي شـكلّاه بعد محاولة الانقلاب الفاشـلة سـيكون اسـمه: تحالف الشـعب. ومنذ اليوم الأول حدّد تحالف الشعب أن مُرشحه الرئاسي سيكون رجب طيب أردوغان. على النقيـض من هـذه الوحدة، بـدأت الأحـزاب المعارضة في العمـل معًا وشـكلَت تحالف الأمة، بمشـاركة حزب الشـعب الجمهوري والحزب "الجيّد" وحزب السـعادة، وبدعـم حزب الاتحاد الديمقراطي، على الرغم من أنّه لم يكن ضمن الاتحاد رسميًّا.

أعلـن حـزب العدالـة والتنمية وحزب الحركة القومية بعـد اتفاقهما أنهما سيواصلان في أثناء انتخابات 24 يونيو تحالفهمـا الـذي شكّلاه بعـد محاولة الانقـلاب الفاشلة في 15 تموز 2016م واستمر حتى فترة الاستفتاء

كما ذُكِر سـابقًا، قرّرت أحزاب تحالـف الأمة العمل سـوية في أثناء فترة الانتخابـات، على الرغم من أن إيديولوجيـات الأحزاب تختلف كثيرًا عن بعضهـا. كان أول مـا قررتـه المعارضة بعـد إعلان قرار إجـراء الانتخابات هو تحديد مرشـح رئاسي مشـترك؛ ولما أُضيفت فكرة المرشـح المشـترك لأجندة التحالف، حاول حزب الشـعب الجمهـوري عقد اتفاق مع غريمه السـابق عبد الله غول، الذي اختـاره حزب العدالة والتنمية رئيسًـا عـام 2007. على الرغم من أن قيادة حزبيّ الشـعب الجمهوري والاتحـاد الديمقراطي اجتمعـت حول غول، لم ترحب مجموعة من أعضاء الحزب وكذلك أكشـينار، رئيسـة الحزب "الجيّد"، بترشيح عبد الله غول. في هذا السياق ومن أجل إقناع أكشينار، نقل حزب الشعب الجمهوري 15 عضوًا برلمانيًّا من أعضائه إلى الحزب "الجيّد"؛ عدا أنّ هذا لم يكن كافيًا لإقناعها. وفي النهايـة بـاءت محاولة إظهار غول على أنه المرشـح المشـترك للتحالـف بالإخفاق وبدأ كل حزب من أحزاب التحالف بترشيح مرشحه على حِدَة.

كان حزب الشـعب الجمهـوري أكثر الأحزاب معاناةً في اختيار مرشـحه الرئاسي، مقارنةً ببقيـة الأحـزاب، ويرجع سـبب ذلـك إلى أنه لم يسـتطع التعامل مـع الانتخابـات بمعزلٍ عن صراعاته الداخلية. كان هذا بسبب تصميم/ ماهية النظام الجديد أكثر من أي شيء آخر؛ وهذا لأن النظام الجديد يمنع المرشـح الرئاسي من أن يكون مرشـحًا للبرلمان في الوقت نفسـه، ومن ثَـمّ إذا خسر المرشـح الانتخابات فإنه يخسر كذلك عضوية البرلمان. لم يتحمل كمال كيليشـدار أوغلـو، رئيس الحزب، هذا التهديد، ولهذا السـبب عرض غريمـه الأكبر داخل الحزب، مُحرم

إنجه، كونه المرشح الرئاسي لحزب الشعب الجمهوري. فبينما رأى كيليشدار أوغلو الانتخابات فرصة لضمان مقعده في البرلمان، وجدها إنجه فرصة لتعزيز موقعه وحمايته داخل الحزب. كان واضحًا حينها أن حزب الشعب الجمهوري الشريك الأكبر في تحالف الأمة- لم يتعامل مع الانتخابات الرئاسية على أنها شأن قومي مهمّ، وإنما كشأن داخلي متعلق بإدارة الحزب.

بعد توضيح ذلك، يوضح القسم الآتي من هذا البحث الإستراتيجيات الانتخابية لكلٍّ من تحالف الشعب وتحالف الأمة، كما سيحلل بشكل خاص الرؤية السياسية التي طرحها تحالف الشعب الفائز بالانتخابات.

الإستراتيجية الانتخابية لتحالف الشعب

بنى تحالف الشعب إستراتيجيته الانتخابية على ثلاثة مستويات/ بنود: الأول: مشكلات البلاد الأمنية وبقاء الدولة آمنة، والثاني: تنفيذ النظام القضائي الجديد، والثالث: تنفيذ الوعود والمشروعات التي وُعد بها الناخبون.

كانت القضايا الأمنية ومحاربة الإرهاب -ولاتزال- في مقدمة أولويات السياسة التركيّة في الآونة الأخيرة، وأصبحت مسألة إبقاء الدولة آمنة من هذه المخاطر محورًا مركزيًّا في الخطاب السياسي للأطراف السياسيّة، ولاسيّما مع تزايد الاحتجاجات في الشوارع، والهجمات الإرهابية، ومحاولة الانقلاب العسكري منذ 2013. بعد محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة في 15 تموز 2016، وتزايد الهجمات الإرهابية خشيت شريحة كبيرة من المجتمع التركي من أن يصبح البلد تحت تهديد الانفصال والاحتلال. لهذا، صُنِّف كلٌّ من منظمة بي كا كا، وداعش ومنظمة فتح الله غولن الإرهابية منظمات إرهابية لا بد من القضاء عليها.

التقى أردوغان وبهتشلي في المنتصف وطوّرا خطابًا سياسيًّا يؤكّد الوحدة الوطنية، ويضعها في المقدمة، وذلك لمواجهة مخاوف عامة الشعب، ولإرضاء توقعات المجتمع التركي، خصوصًا بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في 15 تموز 2016. وأكّد القياديّان على السياسة الوطنية والأصلية في هذا الاتجاه، واتّفقوا على أن تركيا بحاجة إلى نقل حربها ضد الإرهاب إلى مستوى مختلف ولاسيّما بعد 15 تموز. إضافة إلى ذلك، طورت إدارة أردوغان مفهومًا أمنيًّا جديدًا. وفقًا لهذا المفهوم يكون القضاء على المصدر الرئيس للإرهاب هو العنصر الأساسي في محاربة الإرهاب. في هذا السياق بدأت العمليات العسكرية التركية خارج حدود الدولة، حيث بدأت أولًا بمحاربة داعش، ثم بمحاربة منظمة البي كا كا. وفقًا لهذا المفهوم الجديد أيضًا بدأت الحكومة التركية عمليات ملاحقة الفارين من منظمة فتح الله غولن الإرهابية خارج البلاد. صرح حزب الحركة القومية بأنه يساند حزب العدالة والتنمية في كفاحه ضد منظمة فتح الله غولن، وادّعى أنّ الكفاح من أجل هزيمة هذه المنظمة الإرهابية يشبه حرب التحرير[3]. على أنّ هذا الدعم لم يكن محدودًا لمنظمة فتح الله غولن فقط؛ لأن المبدأ كان محاربة كل أنواع الإرهاب. لذلك رحّب الحزب بالعمليات الحدودية التي يشنّها حزب العدالة والتنمية

ضد إرهاب منظمة بي كا كا وذراعها السياسي، حزب العمال الكردستاني، في العراق وسوريا. أكّد الرئيس أردوغان أهمية نبذ الإرهاب من أجل حماية الأمن القومي للبلاد.

طـوّر تحالف الشـعب خطابًـا، في الطريق إلى انتخابـات 24 يونيـو 2018، وقد دافع عن الخطـوات الملموسـة التي اتُّخذت ليوفي بمطالب حماية الأمـن القومي وتوجيهه إلى صراع أكثر حركـةً ضد الإرهاب، والذي يعتزمون متابعته في المسـتقبل من أجـل إيجاد حل للإرهاب لمرة واحدة وللأبد. على سبيل المثال، شدّد حزب العدالة والتنمية في بيانه الانتخابي على مبدأ التدخل الوقائي، وفي صميمه توفير وحماية أمن المواطنين كافة. ومن ثَمّ تمّ تصور خطوة اسـتباقية ضد جميع المنظمات الإرهابية، وخصوصًا منظمة فتح الله غولن وحزب العمال الكردستاني وداعش. إضافة إلى ذلك، طُوِّرت خطط أخرى تتعلق بمكافحة الإرهاب، التي تشـمل اسـتخدامًا أكثر فاعليـة لوسـائل الإعـلام؛ لمنع دعاية المنظـمات الإرهابية، وزيادة الدبلوماسـية مـن أجل منع أنشطتها في الخارج[4].

كان الدفـاع عـن نظـام الحكـم الرئـاسي هـو المسـتوى الثـاني في جـدول الأعـمال الرئيس لتحالـف الشـعب. حيـث أدرج كل من قادة ونواب حـزبيّ العدالة والتنميـة والحركة القومية المزايـا والفوائد التي اعتقدوا أن النظام الرئاسي سـوف يحققها في تركيا. وأكدوا أن هذا النظام الحكومي سيخلق آلية حقيقية للتحكّم في التوازن بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية. وفي الوقت نفسه، شُدِّد على أن هذا النظام سيمنع اختلاط أدوار السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وتداخلها، وأنه سيعمل كل منها داخل مجاله الخاص.

أثارت الحملة الانتخابية كذلك نقطة أخرى، وهي أن النظام الحكومي الجديد سوف يكسر استبداد البيروقراطية، وأن هذا سيؤدي إلى تسريع عمليات صنع القرار. علاوة على ذلك، أُكِّد أيضًا أنّ النظام الرئاسي سـوف يؤسس فكرة القيادة السياسية القوية والاستقرار السياسي، كما أُكِّـد إمكانيـة وضع خطط وإسـتراتيجيات طويلة الأمد في البلاد، وأن النظام الجديد سـيؤدِّي دورًا مهمًّا في التغلب على أزمة الدخل المتوسط اقتصاديًّا.

وسـتُحَلّ هذه المشكلات عميقة الجذور بمساعدة القيادة القوية والوزارات التنفيذية؛ لأن النظام الرئاسي يتوقع تسريع عملية صنع القرار والعقلانية البيروقراطية. حيث سيعمل هيكل الدولة المُنشَـأ حديثًا على توسيع القدرة على الاسـتجابة لدى مؤسسات الدولة، ومن ثَمّ سيتم منع الجمود البيروقراطي من خفض فاعلية هيئات الدولة.

ويتكـون المسـتوى الثالث مـن الإسـتراتيجية الانتخابية لـ"تحالف الشـعب" مـن الوعود الملموسـة التي قُدِّمت، وفي هذا السـياق أشـار حزب العدالة والتنمية، وهو الشريك الرئيس لتحالـف الشـعب إلى مشروعاته الرئيسـة التي قام بهـا في الماضي، وأكّد للناخبـين أنه في الفترة القادمة، لن يسـعى فقط إلى مشروعات كبرى، مثل نفق أوراسيا، وجسر عثمان غازي، وجسر يافـوز سـليم، ونفـق أوفيت، لكنـه أيضًا سـيتابع مشروعـات صغيرة تؤثـر في الحيـاة اليومية للناس.

الإستراتيجية الانتخابية لتحالف الأمة

تألّف تحالف الأمة –المكوّنُ من حزب الشعب الجمهوري والحزب "الجيّد" والحزب الديمقراطي وحزب السعادة، والذي دعمه سرًّا حزب الشعوب الديمقراطي– من أحزاب سياسية لها جذور أيديولوجية مختلفة إلى حدٍّ بعيد. كان الأساس الرئيس لهذا التحالف هو معاداة أردوغان. اتّبع تحالف الأمة، قبل أي شيء إستراتيجيةً انتخابية معتمدة بالأساس على إنهاء حكم أردوغان والعودة إلى النظام البرلماني.

وفي هذا الإطار وضعت الأحزاب التي شكّلت تحالف الأمة نفسها حرفيًّا في مواجهة الأطروحة المؤسِّسة لتحالف الشعب، وواصلت أنشطة دعائية ردًّا على الإعلانات التي أعلنها تحالف الشعب، بما يشمل محاولة تحالف الأمة إقصاء خطاب الأمن القومي الذي ينتهجه تحالف الشعب. في واقع الأمر، ذهبت أحزاب المعارضة إلى حد الادعاء بأن أردوغان نفسه نفّذ انقلابًا عسكريًّا بعد 15 تموز 2016. انتقد الشركاء في "تحالف الأمة" بشدة حالة الطوارئ، التي أُعلنت لأسباب أمنية، والعمليات العسكرية التي أُجريت ضمن الحرب على الإرهاب[5]. إلا أنّ انتقاد تحالف الأمة حالة الطوارئ خسر أهميته عندما أعلن الرئيس أردوغان مباشرة بعد الانتخابات أنه سيتم إلغاء حالة الطوارئ[6].

لم يعترض الشركاء في "تحالف الأمة" فقط على المعركة ضد منظمة فتح الله غولن الإرهابية فقط، بل عارضوا أيضًا الحرب ضد حزب العمال الكردستاني. ففي حين كانت الحكومة التركية تنفّذ عمليات ضدّ مقرّ حزب العمال الكردستاني/ حزب الاتحاد الديمقراطي في قنديل، أصدر نواب حزب الشعب الجمهوري إعلانات تدّعي أنه لم تكن هناك معسكرات لحزب العمال الكردستاني في المنطقة، وأن الحكومة كانت تستخدم عمليات قنديل أداة انتخابية[7]. أخفق

المنظور الذي ادّعاه تحالف الأمة في العثور على أي صدى شعبي من أي شريحة مجتمعية، وجعل تحالف الأمة يبدو صامتًا فيما يتعلق بقضية تركيا الأهمّ، وهي مكافحة الإرهاب.

كانت هناك قضية أخرى في أجندة تحالف الأمة خلال عملية الانتخابات، إضافة إلى الحرب ضد الإرهاب- هي النظام الرئاسي الجديد، إلا أنهم بدلًا من مشاركة الناخبين أي نوع من الإدارة سيفعّلون في ظل النظام الجديد، أعطى تحالف الأمة رسالة مفادها أنه في حال نجاحهم فإنهم سيعودون إلى النظام القديم. القضية المثيرة للسخرية/ المُفَارِقة هنا هي حقيقة أن أحزاب تحالف الأمة كانت تشارك في الانتخابات في ظل نظام تعارضه. تسبّب هذا، من دون شك، في تناقض حاد داخل تحالف الأمة؛ وعلى الرغم من أن تحالف الأمة كوّن مخيم "لا" قبل استفتاء 16 أبريل، إلا أنه أخفق في الحفاظ على هذه الكتلة في أثناء انتخابات 24 يونيو. كان سبب هذا الإخفاق هو افتقار التماسك/ الاتساق الأيديولوجي بين أعضاء هذا التحالف، وعدم قدرتهم على إيجاد أرضية مشتركة فيما عدا التوحد ضد الرئيس أردوغان.

كان التناقض الأكثر أهمية داخل تحالف الأمة، قبل انتخابات 24 يونيو 2018، هو حقيقة أنه كان من الأصعب عليهم الاستفادة من توحّدهم المناهض لإردوغان بالمقارنة مع 15 يوليو 2016، هذا لأنه بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في 15 يوليو 2016، شكّلت جبهة مناهضي أردوغان ردود فعل قوية داخل المجتمع. إلا أن ذلك، للمفارقة، وسّع نطاق سياسة أردوغان. لهذا السبب لم يكن تحالف الأمة قادرًا على تحويل السبب الحقيقي لتشكيله -ألا وهو معاداة أردوغان- إلى خطاب سياسي ناجح.

الأطراف السياسيّة الفاعلة التي يتألف منها تحالف الأمة هي نفسها التي شكلت جبهة "لا" قبل استفتاء 16 أبريل. صرحت تلك الأطراف، قبل استفتاء 16 أبريل، بأن البرلمان سيفقد أهميته في ظل النظام الرئاسي الجديد، وعلى الرغم من أنها حاولت تعزيز هذا الاعتقاد عند جمهور الناخبين، إلا أن نفس تلك الأطراف كانت تسعى للحصول على أغلبية برلمانية خلال انتخابات 24 يونيو 2018. ناشدت تلك الأطراف السياسيّة ناخبيهم، في خطابها السياسي، بالقول: إن الطريقة الوحيدة لإسقاط أردوغان هي الحصول على أغلبية في البرلمان. وبهذا تكون الأحزاب داخل تحالف الأمة قد قبلت ضمنيًّا أنه يمكن للبرلمان أن يَحُدّ السلطة التنفيذية، ويمكن أن يكون بمثابة مراقب عليها من خلال الإبقاء على دوره التشريعي.

في حين كانت جميع مكونات تحالف الأمة تستعد لانتخابات 24 يونيو 2018، فإنها كانت في الوقت نفسه تعاني صراعات داخلية جدية من أجل السلطة، كلٌ داخل حزبه. يمكن أن يكون هذا صحيحًا بشكل خاص في حالة حزب الشعب الجمهوري، حيث أثر الصراع على السلطة بين المرشح الرئاسي للحزب، محرم إنجه، وبين زعيم الحزب، كمال كيليشدار أوغلو- في إستراتيجيات الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في حزب الشعب الجمهوري، وعكَس حقيقة أن السياسة حاليًّا داخل الحزب أكثر أهمية للحزب من السياسة الوطنية. تُظهِر عملية ما بعد

الانتخابات أن المنافسة طويلة الأمد لرئاسة حزب الشعب الجمهوري قد تسبّب أزمة خطيرة على مستقبل الحزب.

كانت إحدى الأدوات المهّمة التي انتفع منها تحالف الأمة، علاوة على التناقضات التي ذُكِرت، هي الوعود الشعبوية التي قطعتها. حاول التحالف في هذا الصدد الوصول إلى الناخبين من خلال وعدهم لهم بأمور، مثل عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم، وزيادة الحد الأدنى للأجور، وإلغاء الرسوم الصحية، ومكافأة نقدية إضافية تُمنح لموظفّي الحكومة. إضافة إلى ذلك، بلغت قيمة الوعود التي قدمها تحالف الأمة ما يقارب 400 مليار ليرة تركية، في حين بلغت قيمة الوعود الانتخابية التي وعد بها تحالف الشعب ما مجموعه 30 مليار ليرة تركية، إلا أن تحالف الأمة لم يوفر أي معلومات أو بيانات للناخبين عن مصدر هذه التمويل.

عندما فُتِحت صناديق الاقتراع ثمّ أُعلِنت النتائج في ليلة 24 يونيو 2018 كان وضع السياسة التركية يخبرنا بهذه الحقيقة: فاز حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان وتحالف الشعب بالانتخابات وأظهر لنا أردوغان مرة أخرى أنه مكونٌ مهمّ في الحياة الاجتماعية السياسية في تركيا

تحليل نتائج انتخابات 24 يونيو 2018:

عندما فُتِحت صناديق الاقتراع، ثمّ أُعلِنت النتائج في ليلة 24 يونيو 2018، كان وضع السياسة التركية يخبرنا بهذه الحقيقة: فاز حزب العدالة والتنمية بقيادة أردوغان وتحالف الشعب بالانتخابات، وأظهر لنا أردوغان مرة أخرى أنه مكونٌ مهمّ في الحياة الاجتماعية السياسية في تركيا، كما يمكن القول: إنه مع هذه الانتخابات رأى الناخبون أن تحالف الشعب هو تحالف ناجح وعمليّ، وأنه في المستقبل سيصبح هذا التعاون مظهرًا لا ينفصل عن مظاهر السياسة التركية.

شهدت الأحزاب السياسية التي شكّلت تحالف الأمة في هذه الانتخابات إخفاقًا، بوصفه كُلًّا وبشكل فردي، ولم تُكلَّل محاولاتها بالنجاح. انخفضت نسبة أصوات حزب الشعب الجمهوري، وخسر حزب الشعوب الديمقراطي حوالي 15 في المئة من أصواته التقليدية في المنطقة الشرقية من تركيا، وكذلك أخفق الحزب "الجيّد" في إظهار أي مكانة بارزة بعد إخفاقه في الحصول على الأصوات التي كان يأمل الحصول عليها من حزب الحركة القومية، أمّا حزب السعادة، فقد حصل على 1.4 في المئة فقط من الأصوات.

على الرغم من حصول المرشح الرئاسي لحزب الشعب الجمهوري، محرم إنجه على 8 ٪ زيادةً عن نسبة الأصوات التي حصلّها حزبه، إلا أنه ظل بعيدًا عن أردوغان، ومن ثَمّ فقد هُزِم. من الممكن توقع أن يشهد الحزب تنافسًا داخليًّا حادًّا، خصوصًا عند الأخذ بالاعتبار حصول حزب الشعب الجمهوري على ٪22.6 فقط، في حين حصل مرشح الرئاسة على 30.6 ٪ من مجمل الأصوات. وعليه، أعلن كيليشدار أوغلو بعد الانتخابات مباشرة أن "إنجه أخفق في الحصول على النجاح المتوقَّع" وأنه "لا يوجد مكان لمحبي المقاعد في هذا الحزب". وأكّد إنجه،

من ناحية أخرى كيفية تخطيه عتبة الـ30 ٪، والتي أخفق حزبه في الوصول إليها منذ 41 عامًا. بعد فترة وجيزة من هذا البيان، طلب إنجه من كيليشدار أوغلو أن يعينه الرئيس الجديد للحزب، إلا أن طلبه رُفض. أوضح ذلك أن إنجه سيكوّن تحدّيًا لقيادة الحزب.

على الرغم من حصول المرشح الرئاسي لحزب الشعب الجمهوري محرم إنجه على 8 % زيادةً عن نسبة الأصوات التي حصلّها حزبه إلا أنه ظل بعيدًا عن أردوغان، ومن ثَمّ فقد هُزِم

لا يوجد شك في أن هذا التنافس على قيادة حزب الشعب الجمهوري قد يكون من أهم ديناميّات/ آليّات السياسة التركية في فترة ما بعد انتخابات الرابع والعشرين من يونيو 2018.

هناك قضية مهمّة أخرى يجب تأكيدها عند تحليل نتائج الانتخابات، وهي تحالف "حزب الشعب الجمهوري- حزب الشعوب الديمقراطي" الفعلي. ساند حزب الشعب الجمهوري حزب الشعوب الديمقراطي في مجالاته القوية من أجل ضمان عدم بقاء حزب الشعوب الديموقراطي تحت عتبة الـ10 ٪، والتي كانت ستمنعه من دخول البرلمان. وبينما كانت استطلاعات الرأي تُظهر تصويت الشعوب الديمقراطي حوالي 8 ٪، حصل الحزب على 11.7 ٪ من الأصوات، ودخل البرلمان. أدّت هذه النتيجة إلى جدل داخل حزب الشعب الجمهوري، ولاسيّما أنه أُخْفِي هذا التحالف عن الجناح الكمالي التقليدي في الحزب؛ وهذا يعني تزايدًا طبيعيًّا للنزاع داخل حزب الشعب الجمهوري.

هناك حقيقة سياسية أخرى تطرحها نتائج الانتخابات في 24 حزيران/ يونيو 2018، وهي أنه حتى إذا كانت فكرة مناهضة أردوغان تخلق جوًّا تعاطفيًّا تآزريًّا، فإنها لا تكفي للحصول على أي إنجازات سياسية ملموسة. استمرت الأحزاب المعارضة على مدار خمس سنوات في اعتماد موقف صلب لا ترى فيه أردوغان منافسًا أو خصمًا، بل تراه عدوًّا؛ وهذا حتمًا بدوره وحّد الناخبين الذين يدعمون أردوغان. لا تفعل المعارضة في تركيا شيئًا سوى التركيز على سياسات تناهض أردوغان، وهذا يضمن هزيمتهم. ولهذا، تحتاج المعارضة إلى عرض سياسات دقيقة للتعامل مع جميع شرائح المجتمع، والسعي لتنقيح/ لانتقاء مفهومها عن المعارضة بدلًا من طرح وجهة نظر ترتكز بشكل أساسي على معاداة أردوغان، كما أظهرت انتخابات 24 يونيو 2018 حقيقة أخرى وهي أن السياسة السلبية والرجعية التي تنتهجها أحزاب المعارضة، والتي أدّت بهم في النهاية إلى الاتفاق مع الجماعات الإرهابية على أساس معاداة أردوغان، لم تلقَ استجابةً إيجابيةً في المجتمع.

لا يزال حزب العدالة والتنمية أهمّ لاعب سياسي في السياسة التركية، هذه كانت رسالة الناخبين في انتخابات 24 يونيو 2018. لكن مع ذلك أخفق حزب العدالة والتنمية في تحقيق هدفه المتمثل في الحصول على أغلبية مطلقة في البرلمان، كما أنه حصل على أصوات أقل بنسبة 10 ٪ من أصوات الناخبين للرئيس أردوغان، وأقل كذلك من نسبة الأصوات التي

حصل عليها مسبقًا مقارنةً بانتخابات 1 نوفمبر 2015، والتي انخفضت بنسبة 7 ٪. تعكس هذه النتيجة حقيقة أن حوالي 20 ٪ من ناخبي حزب العدالة والتنمية يفرقون بين الحزب وأردوغان، وأن حزب العدالة والتنمية ومرشحيه في البرلمان لا يمثلون رؤية أردوغان بما يكفي. ويمكننا أن نفترض، في هذا الشأن، أنه سيكون هناك تغييرٌ جاد في إدارة حزب العدالة والتنمية بتنسيق أردوغان، وأن هذا سيكون تطورًا آخر في فترة ما بعد الانتخابات. وأهم قضية يجب تسليط الضوء عليها هنا هو حقيقة أن أهمّ سمة في سياسة أردوغان هو أنه يستطيع تجديد نفسه بنجاح، حتى وهو في السلطة.

خاتمة:

يمكن اعتبار انتخابات 24 يونيو 2018 حجر الأساس في السياسة التركية، حيث تتقدم تركيا نحو مستقبل أفضل وأكثر أمانًا، تاركةً خلفها حالة عدم الاستقرار السياسي التي ميزت سياستها على مدى عقود عديدة، ومن المهمّ تأكيد حقيقة أن الانتقال من نظام برلماني إلى نظام رئاسي أمر معقد للغاية، غير أن الشعب التركي أظهر مرة أخرى ثقافته الديمقراطية، وبأصواته تمت عملية الانتقال بسلاسة.

علاوة على ذلك، جدّد الناخبون الأتراك خلال انتخابات 24 يونيو 2018 ثقتهم بأردوغان وأمّنوا مستقبل تركيا في أيدي تحالف الشعب بقيادة أردوغان، ومن الضروري تحليل رؤية أردوغان بشكل صحيح، حتى نتمكن من التنبؤ بنجاح بمستقبل السياسة التركية على نحو صحيح. والقضية الأكثر أهمية لتركيا بالنسبة لأردوغان هي بقائها صامدة في منطقة يزداد فيها عدم الاستقرار، إضافة إلى التنمية والتطوير من خلال الاستفادة من الفرص المتاحة، أضف إلى ذلك أن المحلية والقومية ستكونان من القيم الأساسية في مستقبل الديمقراطية في تركيا.

يشهد الهيكل البيروقراطي التركي، في فترة ما بعد الانتخابات، تحولًا رئيسًا وفقًا لمتطلبات النظام الجديد، وقد أعلنت الحكومة عن قوانين جديدة تصدر بموجب مرسوم الطوارئ؛ لتنظيم عمل مؤسسات الدولة، وزيادة كفاءة هيئات الدولة. تتوافق جميع التنظيمات -المؤسسية- حتى الآن مع السمات الأساسية للنظام الرئاسي، ومن المؤكد أنها سوف تُسرع من التحوّل في البيروقراطية التركية، وتحتاج تركيا، لهذا السبب وقبل أي شيء، إلى قيادة سياسية قوية واستقرار سياسي ورؤية سياسية حازمة لإجراء إصلاحات ناجحة.

الهوامش والمصادر :

1. Turkey's Ruling Party Claims Win." CNN. (July 22. 2018). retrieved from" turkey.elections/index./22/http://edition.cnn.com/2007/WORLD/europe/07 .html
2. Aynur Ekiz. Mumin Altas and Sinan Uslu. "Yildirim: People's Alliance Will Take Turkey to Future." Anadolu Agency. (May 12. 2018). retrieved from

https://www.aa.com.tr/en/politics/yildirim-peoples-alliance-will-take-turkey-to-future/1143242.

3. Mehmet Zahid Sobacı. “The AK Party-MHP Alliance and Turkey’s Presidential System.” The New Turkey. (February 16. 2018). retrieved from https://thenewturkey.org/the-ak-party-mhp-alliance-and-turkeys-presidential-system/.

4. Yunus Paksoy. “AK Party’s Election Declaration Pledges Greener. Eco-friendly Turkey.” Daily Sabah. (May 24. 2018). retrieved from https://www.ak-partys-election-declaration-pledges-/24/05/dailysabah.com/elections/2018/greener-eco-friendly-turkey.

5. Turkey Opposition Chief Accuses Erdogan of ‘Second Coup’ with Purge.”” Arab News. (June 16. 2018). retrieved from http://www.arabnews.com/node/1116096/world.

6. After the elections. it was publicly announced that the state of emergency would be lifted on July 18. 2018.

7. Afrin’e Girmeyin Diyen Kılıçdaroğlu Kandil Operasyonuna Karşı Çıktı.”” Star. (June 21. 2018). retrieved from http://www.star.com.tr/politika/afrine-girmeyin-diyen-kilicdaroglu-kandil-operasyonuna-karsi-cikti-haber-1356086/.

المعنى السِّياسيُّ لانتخابات 24 حزيران 2018م السِّياسة المحليَّة والوطنيَّة ونظام حكومة رئاسة الجمهوريَّة

علي أصلان*

ملخص: تحاول هذه الدِّراسة الكشف عن المعنى السِّياسيِّ لانتخابات 24 يونيو/ حزيران ضمن إطار بُنيويٍّ تاريخيٍّ. وتهدف إلى تقييم السِّياسة المحليَّة الوطنيَّة التي قدّمها حزب العدالة والتَّنمية ونظام حكومة رئاسة الجمهوريَّة ضمن هذا الإطار. والأسئلة التي تحاول هذه الدِّراسة الإجابة عنها هي بالتَّرتيب: ما الإشكاليَّة الأساسيَّة التي تميِّز الأحزاب السِّياسيَّة عن بعضها في تركيا؟ وما موقع السِّياسة المحليَّة الوطنيَّة في سياسة حزب العدالة والتَّنمية؟ وما المعنى السِّياسيِّ لنظام حكومة رئاسة الجمهوريَّة؟ وما ردُّ فعل المعارضة على التَّغيير السِّياسيِّ الجذريِّ الذي يقوده حزب العدالة والتَّنمية؟

*مركز سيتا، تركيا

The Political Meaning of June 24th Elections The Local and National Politics and the Presidential Government System

ALİ ASLAN*

ABSTRACT This article endeavors at uncovering the political meaning of June 24th election within a structural historical framework. through which it aims at assessing the national local politics of the AK party and the presidential government system. The main questions this article tries to answer are as follows: what is the main problematic issue that distinguishes political parties in Turkey? what is the position of national local political in the AK party politics? what is the political significance of the presidential government system? and what reaction the opposition parties is to take regarding the radical political change led by the AK party?

*SETA, Turkey

رؤية تركية
2018 - (7/3)
58 - 23

المدخل:

تقوم الأحزاب السِّياسيَّة على خطوط الصَّدع والتَّباينات الأساسيَّة في المجال المجتمعيِّ، ويمكن لخطوط الصَّدع هذه أن تظهر في الواقع على أرضيَّة المظاهر الاقتصاديَّة (غنيٌّ- فقير)، والبعد عن المركز المجتمعيِّ (مدنيٌّ أو حضريٌّ- ريفيٌّ)، والتَّمايز في نمط الحياة والثَّقافة (متديِّن- علمانيٌّ)، والانقسامات العرقيَّة والمذهبيَّة، كما يمكنها أن تكون خاصَّةً بساحة السِّياسة وحدها، وتنعقد خطوط الصَّدع الخاصَّة بالمجال السِّياسيِّ عند السُّؤال عن مرجعيَّة السُّلطة، والمصادر البديلة الرئيسة للسُّلطة في العصر الحديث هي الأمَّة أو الشَّعب والبيروقراطيَّة والفرد، ويتجسَّد هذا الانقسام بالتَّرتيب في عناوينَ عامةٍ كالآتي: "الدَّولة الدِّيموقراطيَّة"، و"الدَّولة البيروقراطيَّة"، و"دولة القانون".

وإذا ما تمَّت المقارنة بين خطِّ الصَّدع في المجال السِّياسيِّ وخطوط الصَّدع في المجالات غير السِّياسيَّة؛ فما من شكٍّ في تفوُّق خطِّ الصَّدع في المجال السِّياسيِّ عند التَّصنيف على خطوط الصَّدع في المجالات الأخرى، وبعبارةٍ أخرى؛ تَتبوَّأ مسألةُ السُّلطة التي تشكِّل خطَّ الصَّدع في مجال السِّياسة أولويَّةً، وتشكِّل المسائل الأخرى مسائل ثانويَّةً، وتقوم خطوط الصَّدع غير السِّياسيَّة على خط الصَّدع الخاصِّ بمجال السِّياسة، والموجبُ الأساسيُّ في ذلك، يَكمُنُ في المسألة الأساسيَّة للسِّياسة الدِّيموقراطيَّة المعاصرة، وهي السُّؤال عن الموقع الذي ستشغله الشَّرائح الاجتماعيَّة الواسعة التي تشكِّل كامل المجتمع داخل النِّظام السِّياسيِّ، أي هل ستكون في موقع الحاكم أم المحكوم؟ فالتَّباينُاتُ على أساس الفقير والغنيِّ، والحَضريِّ والرِّيفيِّ، والمتديِّن والعلمانيِّ، والقوميَّات المتضادَّة، وما شابهها- تتشكَّل على العموم في أساس هذه المسألة، فالسُّلطة التي تمنح الأولويَّة للفرد على سبيل المثال تقدِّم الغنيَّ على الفقير، والمدنيَّ على الرِّيفيِّ، والعلمانيَّ على المتديِّن، والقوميَّة الأقليَّة على القوميَّة الأغلبيَّة.

إن توجيهَ خطِّ الصَّدع في المجال السِّياسيِّ للصِّراعات السِّياسيَّة بوصفها أولويَّةً؛ يمكن ملاحظتها في البلدان التي لم يكتمل فيها التَّحوُّل الدِّيموقراطيُّ، ولم يستقر فيها النِّظام السِّياسيُّ الدِّيموقراطيُّ بكلِّ ما تعنيه الكلمة، والسَّبب الأساسيُّ في ذلك هو أنَّ الفاعل السِّياسيَّ الجديد الذي ظهر في القرن التَّاسع عشر، أي البورجوازيَّة والنُّخب البيروقراطيَّة وشرائح المجتمع الواسعة من خارج الطَّبقة الأرُستقراطيَّة النَّبيلة لم يتمَّ إدراجها في النِّظام السِّياسيِّ، فالمجتمعات الدِّيموقراطيَّة تملك نظامًا سياسيًّا يتمُّ فيه إدراج شرائح مجتمعيَّةٍ واسعةٍ في المجتمع السِّياسيِّ، ويُهَيمِنُ فيه مبدأ المساواة، فكلُّ شخص في موقع الحاكم والمحكوم في آنٍ معًا من حيث الإمكانيَّة والاحتمال، ولأنَّه لا يحدث صراعٌ كَبيرٌ حول موضوع السُّلطة في مثل هذه المجتمعات؛ يتمُّ تحديد الصِّراعات السِّياسيَّة فيها على العموم من قِبَل التَّباينات خارج المجالِ السِّياسيِّ، أو من قبل المناقشات الثَّانويَّة التي لا تتعرَّض للنِّظام السِّياسيِّ بأسره.

وممّا يجدر ذكره في هذا الصَّدد التَّكامل بين خطوط الصَّدع السِّياسيَّة وخطوط الصَّدع في المجالات غير السِّياسيَّة في إطار الصِّراع على السُّلطة، وهذا الوضع الذي يمكن ملاحظته